



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل دور الأسواق المالية في تمويل عجز
الموازنة العامة العراقية للمدة (2005-2022)

بحث تقدمت به الطالبة الى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ميسان كجزء من
متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم الاقتصاد العام

اعداد الطالبة
نور ماجد عبد

بإشراف
أ.م.د. علي خالد عبدالله

2024م

1445هـ

سورة

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

﴿ الإسراء / ٨٥ ﴾

الاهداء

الى الذين يحملون شعلة الفكر وهّاجة ومصابيح الثقافة وضّاءة
فيبدون بشعاعها ظلمة ليلنا ويُعبّدون بنورها طريق نهارنا.

إلى كل أمين على رسالة الحق والنور

مقتد برسول الرحمة والخير

إلى كل مربٍ سائر في درب الهدى

عالمًا أو متعلمًا... أباً أو معلماً

إلى فلذات أكبادنا ...

شموع الأمل و قناديل المستقبل

الى هؤلاء جميعاً ... اهديهم بحث تخرجي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، ولا تصمد الحاجات إلا إليه، الذي مَن علينا بهذه النعمة وهب لنا أسبابها، والذي أمدنا بالعون والتوفيق، فله المَن والفضل أولاً وأخيراً، ظاهراً وباطناً.

أتقدم بصدق العرفان والوفاء والتقدير إلى المشرف على هذا العمل ا.م.د. علي خالد عبدالله وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة منذ بداية الاعداد في سبيل اطراء موضوع دراستنا بمختلف جوانبها وأمنياتي له بأن يجعل الله دعمه لي مقاماً يزيد من أجره.

كما اتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس قسم الاقتصاد أ.م. حيدر صباح ومقرر القسم م. علاء جمعة وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذا البحث، واساتذتي الذين كان لهم الفضل الكبير في دراستي، ولا يسعني الا سوى أن ادعو لهم لان الدعاء أجدى من كل شيء. ويمتد الشكر الى والدي ووالدتي واخواتي وزملائي وزميلاتي وكل من كان يدعوا لي بالتفوق والنجاح وشجعني على إتمام دراستي ودعمني ووقف معي والى كل من رسم الخطوة امامي واشعل شمعة لينير دربي، الشكر اللامتناهي والمتواتر لكم، وفي الختام سائلة المولى عز وجل ان يحفظكم بحفظه ويسدد خطاكم.

المحتويات

| الصفحة | الفهرست | ت |
|--------|--|----|
| أ | الآية | 1 |
| ب | الاهداء | 2 |
| ت | الشكر والتقدير | 3 |
| ث | المحتويات | 4 |
| 1 | المقدمة | 5 |
| 2 | اهمية البحث ،مشكلة البحث، هدف البحث ،فرضية البحث ،منهجية البحث ،هيكلية البحث | 6 |
| 3 | المبحث الأول : الاطار النظري للأسواق المالية والموازنة العامة | 7 |
| 3 | المطلب الأول : المدخل النظري للأسواق المالية | 8 |
| 11 | المطلب الثاني : المدخل النظري للموازنة العامة | 9 |
| 21 | المبحث الثاني : المتغيرات المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022) | 10 |
| 21 | المطلب الاول: تحليل المتغيرات المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022) | 11 |
| 27 | المطلب الثاني : تمويل عجز الموازنة العامة | 12 |
| 33 | المبحث الثالث : الواقع الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022) | 13 |
| 39 | الاستنتاجات | 14 |
| 39 | التوصيات: | 15 |
| 40 | المصادر | 16 |
| 43 | النشرات الرسمية والتقارير | 17 |

المقدمة

تحتل الأسواق المالية في الوقت الراهن مركز حيوي وأهمية كبيرة في النظم الاقتصادية الحديثة، التي تعتمد على نشاط القطاع العام والقطاع الخاص في عملية تعبئة الفوائض المالية وتوجيهها لتمويل الأهداف الإنمائية للدول، باعتبارها قنوات تسمح بتدفق الأموال من وحدات ذات فوائض مالية إلى وحدات ذات عجز مالي حيث أنها تقوم في حشد المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة تسهم في عملية التنمية الاقتصادية المنشودة.

وأن الأسواق المالية هي المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي العام فإن استقرارها يعد مقياساً لمدى نجاح السياسات الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تعد مؤشرات أدائها من المؤشرات الاقتصادية المفيدة في تحديد اتجاهات النشاط الاقتصادي.

و من خلالها تستعين الحكومة بها عند مواجهة الحالات و الأزمات التي تتعرض لها و ان تحليل السوق المالي يتيح للحكومة التدخل بالحياة الاقتصادية من خلال توظيف أدوات السوق المالي في البلد لتحقيق استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي أي تحقيق نمو وتنمية اقتصادية.

وكذلك الموازنة العامة هي لوح القيادة في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني فهي تؤثر وتتأثر بمختلف قطاعات الاقتصاد وذلك على حسب استخدام الدولة لأدواتها والمتمثلة أساسا في النفقات العامة والايرادات العامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على: تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية وتمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي وأثره على مسار النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث:

في ظل الأوضاع الأخيرة والاحداث الراهنة التي تعرض لها العراق نجد ان الدولة تعاني من ارتفاع وانخفاض في المتغيرات المالية حيث النفقات والايادات العامة ومن زيادة ونقص بحجم المتغيرات الاقتصادية الكلية منها عرض النقد M2 والنتاج المحلي الإجمالي ومستوى العام للأسعار بسبب تقلبات أسعار النفط لكونه يسبب الجزء الكبير من إيراد البلد وعند هذا فإنه قد زاد من مديونية البلد خلال العقد والنصف من القرن الماضي.

هدف البحث:

يهدف البحث من خلال ما توصل له ان انعكاسات تحليل العلاقة بين الأسواق المالية وعجز الموازنة العامة في العراق أدى الى بيان مخاطر الاعتماد على المصدر الربيعي ضمن هيكل الإيرادات العامة مع ضرورة الاعتماد على زيادة المصادر الغير ريعية وتنويع الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق فوائض في الموازنة العامة.

فرضية البحث:

انطلاقاً من دراستنا في البحث هي: ان طبيعة الاقتصاد العراقي هي ريعية أي اعتمادها على النفط هذا ما ساهم في احداث اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية، الذي كان من شأنه الاعتماد على العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري، لهذا اصبح الاقتصاد عرضة للصدمات الناجمة عن التغيرات في الاسعار النفطية الدولية.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي عند التحليل في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية في الاقتصاد العراقي في الوصول الى اثبات فرضية البحث.

هيكلية البحث:

تكون البحث من عدة مباحث ولغرض استعراض ماهية البحث والوصول الى اثبات فرضياته، حيث كان عنوان المبحث الأول (الاطار النظري للأسواق المالية والموازنة العامة) وتكون من مطلبين ، ويتكون المطلب الأول (المدخل النظري الاسواق المالية) والمطلب الثاني (المدخل النظري للموازنة العامة) ، في حين كان عنوان المبحث الثاني (الواقع الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022) وتكون من مطلبين، المطلب الأول تحليل (المتغيرات المالية في

الاقتصاد) العراقي للمدة (2005-2022) المتمثلة بالنفقات العامة والايرادات العامة والعجز، و
المطلب الثاني (تمويل عجز الموازنة العامة).
اما ما يتعلق في المبحث الثالث فانه تحليل للواقع الاقتصادي في العراق من خلال بعض
المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وعرض النقد M2.

المبحث الأول: الاطار النظري للأسواق المالية والموازنة العامة

سنتناول عند هذا المبحث المدخل النظري للأسواق المالية والمدخل النظري للموازنة العامة

المطلب الأول: المدخل النظري للأسواق المالية

أولاً: نشأتها وتطورها

إن التطور بالتبادل التجاري الدولي والإنتاج الصناعي الواسع أدى إلى الحاجة للتمويل في
المشاريع الكبيرة هذا ما حفز الأفراد والشركات إلى ابتكار مؤسسات قادرة على تجميع مدخراتها
وتوظيفها في القطاعات الإنتاجية المختلفة، حيث تشير الوقائع إلى أن الأسواق المالية تلعب دور
مهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك بدورها بتنوع مصادر التمويل وتخفيض تكاليفه، وتم
إنشاء أول سوق مالي عام 1339 في بلجيكا وانتقل إلى مدينة ليون بفرنسا عام 1639 ثم إلى
أمستردام و ثم إلى لندن بالقرن السابع عشر وانتظمت الأسواق بحدود 1890 بعد حركة الكشوفات
الجغرافية وكذلك الثورة الصناعية كان لها أثر بتطور الفكر الاقتصادي والأسواق المالية .¹

¹ دريد كامل ال شبيب، الأسواق المالية والنقدية، ٢٠١٢، دار المسيرة، ص ٣٤

أن نشأة وتطور الأسواق المالية جاءت نتيجة لعوامل هي:

1. توفر قدر أكبر من الدخول القومية الفردية، الذي اتاح قدر أكبر من الادخارات نتيجة حالة التطور بالدول المتقدمة.
2. محدودية مجالات استخدام الموارد المالية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، حيث الدول المتقدمة لا تحتاج إلى قدر واسع من الموارد المالية للاستخدام بهذه المجالات (طرق، مواصلات، كهرباء) أي وجود فائض عندها لا تحتاجه فهي تحتاج له باستخدامه في داخل الدولة أو خارجها أي توظيفه في مجالات انتاجية وضرورة عند الطلب على هذا الفائض.
3. العمل على تحقيق الاستقرار بكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث أن عدم الاستقرار بهذه الجوانب يؤدي بالضرورة إلى ضعف التعامل بهذا السوق المالي.
4. الحجم الكبيرة الضخمة للمشروعات بالوقت الحاضر وبالذات المساهمة منها، التي يرافقها عادة استخدام واسع التكنولوجيا المتطورة ذات الكثافة مالية العالية، هذا مما تؤدي إلى الحاجة للموارد المالية.
5. الخدمات المتعددة والمنتوعة التي توفرها الأسواق المالية للمتعاملين فيها والتي تتسع وتطور باستمرار بالذات عند تنظيم عمل هذا السوق.
6. ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها مما تؤدي إلى إلغاء القيود أي تحرير حركة رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول. (١)

(١) فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، 2006، عالم الكتب الحديث، ص13-14-15-16

ثانياً: مفهوم السوق المالي

هو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية من خلال بيعها وشراءها بين مختلف القطاعات الاقتصادية وغيرها، وتعد من المؤسسات المالية التي تحظى باهتمام جميع الدول المتقدمة والنامية كونها ضرورية لجمع الأموال وحشد الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات ومن خلال السوق المالي يبحث المقترضون عن المقرضين المناسبين وتدخل مساهمة البنوك بالسوق المالي كمساعد بعمليات التمويل والاستشارة من خلال العمل كوسطاء بالسوق أو مستثمرين وتقوم المصارف بتوفير التمويل على شكل قروض ورهن العقارات لهذا الغرض. وإن شركات التأمين ومصارف الاستثمار المشترك تلعب دور بتنشيط السوق المالي ويتعامل الأفراد والقطاع العائلي بها وكذلك الشركات الخاصة حيث تأخذ القروض القصيرة والطويلة الاجل لتتوسع بأعمالها التجارية أو تحسين البنية التحتية لأعمالها، والحكومات تقتض من السوق المالي لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات حيث ان السوق المالي يحقق أهداف إذا استخدم بخلق مشاريع ذات جدوى اقتصادية مرتفعة.(1)

ثالثاً: وظائف السوق المالي

تؤدي الأسواق المالية وظائف تفسر وجودها وأهميتها الاقتصادية، ومن خلال هذه وظائف يتمكن النظام المالي من تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد المالية وتحقيق التوازن بتوزيعها، ومن أهم هذه الوظائف:

1. اكتشاف السعر، فالسوق المالي يوفر الوسائل اللازمة لتفاعل البائعين والمشتريين لتحديد سعر الأصل المالي أي معدل العائد المطلوب.
2. توسيع قاعدة الملكية والمديونية لهيكل رأس المال للشركات المساهمة.
3. إضفاء صفة السيولة والمرونة العالية في الأصول المالية والتي يصعب تصورها بحالة غياب هذا السوق.
4. تساهم الأسواق المالية بتخفيض كلفة المعلومات وكلفت البحث عن الصفقة.
5. توسيع قاعد الخيارات لأصحاب المدخرات والثروات.
6. حركة الأسواق ونشاطها هو انعكاس أو مؤشر لحركة الاقتصاد الوطني.
7. تخفيض الضغط على النظام الائتماني والمساهمة باستقرار أسعار الفائدة من خلال إيجاد مصادر بديلة للتمويل.
8. تساعد بفاعلية على ترصين قاعدة رأس المال والتخصص العادل والكفوء للموارد. (١)

رابعاً: عناصر السوق المالي

من أجل تنظيم عمل السوق المالي وضمان سير عمليات التداول الأوراق المالية لابد من هيكل يسير وضعه وقوانين وانظمة ملزمة لجميع المتعاملين في السوق، وهذه العناصر هي:

1. الوسطاء: هم السماسرة أو وسطاء الصرف وعملهم ينصب على التوسط ببيع وشراء الأوراق المالية داخل السوق.

2. العاملون في السوق:

أ - الحكومة: تعتبر الدولة وهيئاتها المحلية من أهم الأعضاء والعاملين بالسوق المالي لضخامة الإصدارات التي تطرحها بالسوق من أجل تمويل إنفاقها الخدمي والإنتاجي.

ب - الشركات المساهمة: تشمل كل الشركات والمؤسسات المساهمة التي تم إدراجها بالسوق بعد أن استوفت جميع الشروط القانونية للدخول بالسوق من أجل التداول، وهذه الشروط تتضمن حجم رأس المال في الأقساط المقطوعة من القيمة الاسمية للسهم الواحد والأرباح المتعددة والقديمة.

ت - المصارف: تتميز بضخامة موجوداتها المالية وتبحث دائماً عن فرص تشغيل تلك الموجودات للحصول على أرباح وتستثمر أموالها بمجالات لتساعد على تيسير الاستثمارات بسهولة.

ث - المستثمرون التقليديون: يقصد بهم شركات الاستثمار المالي وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين وتمتاز بضخامة مواردها المالية وتسهم بتوظيف الأوراق المالية بحثاً عن الفرص المربحة.

ج - صغار المدخرين: هم الأفراد من ذوي الدخل المتوسطة والتجار الذين لديهم فوائض مالية ويرغبون استثماره بمشاريع تدر أرباح معقولة وتحاول الحكومات على تشجيع هؤلاء على الاستثمار اموالهم بالسوق المالي.(1)

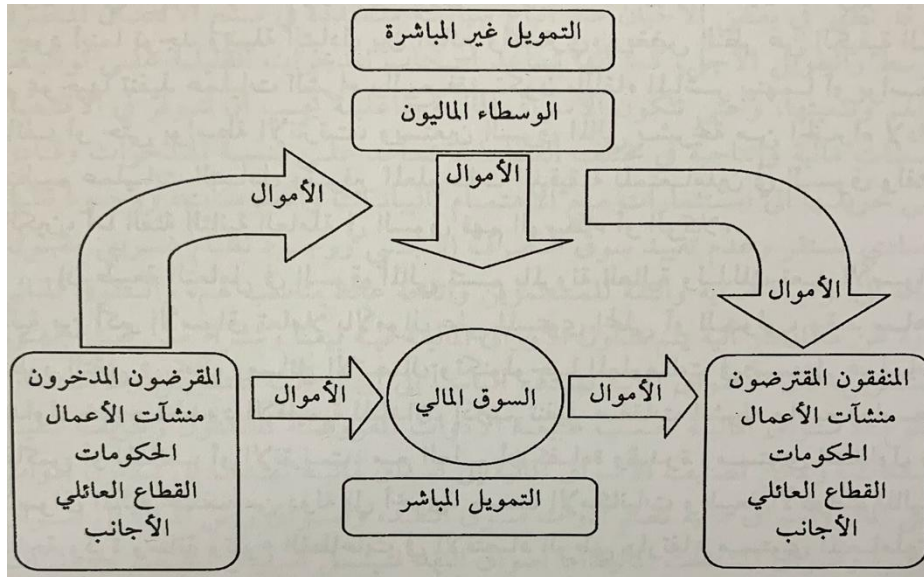
(1) سالم محمد عبود، احمد محمد فهمي، الاستثمار وادواته في السوق المالي (دراسة تحليلية لواقع السوق المالي العراقي والعربي والامريكي، 2014، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، ص 120-121

خامساً: أهمية ودور الأسواق المالية

تساهم الأسواق المالية بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع ذات جدوى اقتصادية

مرتفعة، أي استخدام المال بالأنشطة المربحة التي تحقق أعلى عائد، ويساهم بفاعليه تمويل الاستثمارات التي تساعد على زيادة حجم تراكم رأس المال الثابت على مستوى الاقتصاد القومي. ولما للسوق المالي أهمية أيضا له دور مهم بتمويل مباشر وغير مباشر للأفراد والحكومات والمنشآت وكذلك تغطية العجز والفجوة المالية لهذه القطاعات واستغلال فوائدها النقدية.

الشكل يبين دور الأسواق المالية في التمويل المباشر وغير مباشر (1)



معدل القيمة الكلية المتبادلة (TUT): يعادل المؤشر نسبة القيمة الكلية للأسهم المحلية التي يتم تبادلها في السوق المالي إلى الدخل القومي خلال الفترة المعنية نظراً لأن ذلك المعدل يقوم بمقياس التبادل الفعلي للأسهم في السوق ع شكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حيث يعكس مستوى السيولة في الاقتصاد ككل. معدل دوران الأسهم (TOR): الذي يعادل القيمة الكلية للأسهم المحلية المتبادلة خلال فترة معينة على شكل نسبة مئوية من متوسط القيمة السوقية لتلك الفترة ويحسب متوسط القيمة السوقية لمتوسط قيم نهاية الفترة بالنسبة للفترة المالية والفترة السابقة لها ويستخدم معدل دوران السهم المرتفع كمؤشر على أن تكاليف إتمام الصفقات منخفضة. (١)

ثامناً: الأدوات المالية المتداولة في السوق المالي

أدى الاتجاه نحو عولمة الأسواق وتشابكها إلى ظهور العديد من الأدوات المالية التي لم تكن معروفة من قبل حيث انتشرت عملية التوريق وعمت حركة في الأسواق العالمية لظهور تشكيلة متنوعة من الأسواق المالية التي لم تجمع بين سمات الملكية وسمات الدين وتضيف لها سمات أخرى لتصبح مبتكرة لتتوافق مع متطلبات كل من المدخر والمستثمر وتصبح عمليات الاقتراض التقليدية من المصارف عملة مؤقتة يقوم بها المستثمر بصفة استثنائية لحين توفير احتياجاته من سوق رأس المال. (٢)

(١) سالم محمد عبود، احمد محمد فهمي ، مصدر سابق، ص121-122

(٢) سالم محمد عبود، احمد محمد فهمي، مصدر سابق، ص123

المطلب الثاني: المدخل النظري للموازنة العامة

أولاً: مفهوم الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة (تقدير مفصل الإيرادات والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة في الغالب تكون سنة وتعمل على تحقيق الاهداف المتبناة من قبل الدولة).

والبعض عرف الموازنة العامة (بأنها عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة زمنية مقبلة سنة بالعادة، وتعتبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية). (١)

وتعتمد ماذا ستكون عليه مسألة النفقات العامة ((مباشرة وغير مباشرة)) على التشريعات المستقبلية وعلى نحو مماثل تعتمد الإيرادات المرتبطة بها على التشريع المستقبلي وعلى التطورات الاقتصادية غير المؤكدة جيداً. (٢)

كما تعتمد الموازنة العامة على الاقتصاد الوطني اعتماد كبير إذ أنها تؤثر وتتأثر به وأيضاً تتأثر بالأحوال الاقتصادية بالبلاد، حيث في حالات الازدهار الاقتصادي تتردد حصيللة الإيرادات للدولة ((الضريبة وغير الضريبة)) لنقوم بإعادة إنفاقها في أوجه الانفاق المختلفة، وتنخفض حصيللة الإيرادات الموازنة بفترة الكساد الاقتصادي وتمارس التجارة الخارجية دور كبير في التأثير على الموازنة العامة لأن الرسوم الجمركية هي جزء مهم من الإيرادات العامة للموازنة وترتفع حصيلتها بفترة الازدهار الاقتصادي وتنخفض فترة الكساد، وذلك فضلاً عن أثر الأحوال الاقتصادية الخارجية للدول التي تتعامل معها الدولة على الموازنة العامة. (٣)

إن مفهوم الموازنة بالفكرة الكلاسيكي ذات طابع مالي بحت اقتصر على تقدير النفقات عامة وتخصيص الإيرادات اللازمة لتغطيتها، وعند الكلاسيك تميزت الموازنة الناجحة بصغر حجمها بجانب النفقات والإيرادات، ودور الدولة محدد ضمن الوظائف التقليدية (أمن، الدفاع، القضاء) وحركة النشاط الاقتصادي متروكة للأفراد التوازن الاقتصادي يحدث تلقائياً بدون تدخل الدولة إلى أن حدثت أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي ما أنتج عنها من شيوع الأفكار الكنزري التي دعت إلى تدخل الدولة بالاقتصاد لتحقيق توازن اقتصادي عام بدلاً من توازن مالي من خلال استخدام أدوات السياسة المالية (النفقات والضرائب) وهنا أصبح هدف الموازنة لا يقتصر على الغرض المالي فقط بل على تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية. (٤)

(١) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة-مدخل دراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، بيروت-لبنان، دار النهضة

(2) Robert Eisner : Which Budget Deficit ? Some Issues Of Measurement And Their Implications, The American Economic Review. Vol .74, No . 2, Papers And Proceeding Of The Ninety Sixth Annual Meeting Of the American Economic Association, 2010, p 140

(٣) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، عمان-الأردن، دار المسيرة، 2008، ص 385

(٤) محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، 2007، دار المسيرة، ص 167-168

ثانياً: التمييز بين الموازنة العامة والحساب الختامي

أن الموازنة العامة تمثل تقدير النفقات والإيرادات العامة للدولة خلال مدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة واحدة، وهي مبالغ احتمالية يمكن أن تتحقق في ضوءها أحد ثلاث احتمالات بعد نهاية السنة المالية وهي، الاحتمال الأول أن تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة وهي حالة العجز وما يترتب عليها من مخاطر اقتصادية بالبلد في بعض الأحيان، أما الاحتمال الثاني فهو عندما تتجاوز الإيرادات العامة النفقات العامة ويكون هناك فائض مالي، أما الاحتمال الثالث والذي يمثل التوازن المالي وهو احتمال نادر الحدوث.

أما الحساب الختامي للدولة يمثل سجل حسابي تفصيلي يسجل فيه المبالغ التي قامت الدولة بإنفاقها في أوجه الانفاق المختلف بصورة فعلية وكذلك يسجل فيه الإيرادات كافة التي قامت الدولة بتحصيلها من أوجه الإيراد خلال مدة ماضية هي سنة عادة، ويتشابه الحساب الختامي مع موازنة الدولة فإن المدة الزمنية التي يغطيها تعادل تماماً المدة الزمنية التي تعد عنها موازنة الدولة، إذ ان أي موازنة عامة يجب أن يكون لها حساب ختامي. (١)

ثالثاً: التمييز بين الموازنة العامة والميزانية

يحاول بعض الباحثين أن يميز بين مفهوم الموازنة والميزانية إذ أن مفهوم الموازنة يرتبط بنشاط الدولة والذي يضمن تقدير لنفقات وإيرادات الدولة لمدة سنة مستقبلية بينما اصطلاح الميزانية فإنه يرتبط بالمركز المالي للشركة أو المنشأة في لحظة زمنية معينة والتي تعود ملكيتها للقطاع الخاص أي أنها تحتوي على موجودات ومطلوبات الشركة في تاريخ معين. (٢) وتعمل المشاريع العامة والخاصة على تنظيم ميزانياتها السنوية والتي تتضمن جانبي الموجودات الخاصة بالمشروع في تاريخ معين نتيجة لعملياتها التي تمت خلال مدة زمنية سابقة وفقاً للقواعد التي يهتم بها علم المحاسبة، أما الموازنة العامة فإنها تختلف عن ميزانية المشروعات إذ أنها ترتبط بمدته زمنية مستقبلية كما لا تعطي تقييماً لموجودات ومطلوبات الدولة في تاريخ معين وإنما تتضمن تقديراً لنفقات وإيرادات الدولة خلال مدة قادمة بعد ولا تعد نافذة إلا بعد حصول موافقة السلطات التشريعية. (٣)

ويرى البعض أن كل من الموازنة العامة وميزانية المشروعات يتشابهن بأن كليهما عبارة عن تقدير للإنفاق وهذا يعني انهما يمثلان محاسبة متوقعة، إلا أن الفرق بينهما هو عنصر الاجازة،

(١) سعد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، مدخل تحليل معاصر، بيروت - لبنان، الدار الجامعية، 2008، ص 578

- (٢) سليمان أحمد اللوزي وفيصل مرار، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، عمان - الأردن، دار المسيرة، 1997، ص17
- (٣) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبية، عمان -الأردن، دار الحامد، 2007، ص 507-508

حيث ان الموازنة العامة تتضمن عنصر الاجازة اما ميزانية المشروعات فأنها تقدير للنفقات والايرادات ولا تتضمن الاجازة . (١)

رابعاً: نشأة ومراحل تطور الموازنة العامة

١.نشأة الموازنة العامة

ان فكرة الموازنة العامة ليست حديثة العهد، حيث يرجع تاريخها إلى ما يقارب 5000 سنة، عندما قام سيدنا يوسف (عليه السلام) بإعداد أول موازنة تخطيطية لمصر والتي وضعها لموازنة إنتاج واستهلاك القمح خلال سنوات القحط والرخاء.(٢)

إن مقترح إعداد موازنة لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة وبالصورة الحالية هي فكرة حديثة العهد وترجع في تاريخها إلى عام 1628 م بانكلترا، عندما أصبح من الضروري اعتماد الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التشريعية والأذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة، أما في فرنسا فإنه فكرة إعداد الموازنة يرجع إلى سنة 1789 مع قيام الثورة الفرنسية.(٣)

أن تطور مفهوم الموازنة العامة ارتبطت بتطور الدولة وتكوينها وتطور أنظمة الحكم بها، حيث أن جذور الموازنة في إنكلترا تعود إلى بداية الصراع بين الحاكم والبرلمان نتيجة لزيادة رقابة البرلمان على أعمال الحاكم وتحديد صلاحياته المالية وضرورة أخذ موافقة الشعب عن طريق ممثلهم عند فرض أي ضريبة عليهم. (٤)

(١) خليفي عيسى، هيكل موازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دار النفائس، ط١، 2011، ص22-23

(٢) خلف عبد الله وسهيل بسيم الدباس، المحاسبة الحكومية وأعداد موازنة البرامج والأداء، عمان - الأردن، الوراق للنشر والتوزيع ، 2009، ص21

(٣) محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، عمان - الأردن، دار المسيرة، ص141

(٤) خلف عبدالله وسهيل بس الدباس، مصدر سابق، ص132

٢. مراحل تطور الموازنة العامة

مرت الموازنة العامة بمراحل مختلفة من التطور والتي أثرت على شكلها ومضمونها، حيث كان لكل مرحلة مقوماتها خصائصها. ويمكن ايجاز هذه المراحل كالآتي:

المرحلة الأولى: ظهرت عند هذه المرحلة ما يسمى بموازنة البنود التي تهتم بمراقبة العمليات المالية الحكومية، ذلك لإيجاد نظام مترابط للرقابة للتأكد أن هذه العمليات تتم بقدرة وكفاءة ضمن الأهداف المحددة لها.

المرحلة الثانية: أصبحت الموازنة العامة في هذه المرحلة أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وتقييم الأعمال المنجزة والتي يطلق عليها بموازنة البرامج والأداء.

المرحلة الثالثة: تركز عمل الموازنة بهذه المرحلة على خدمة العملية التخطيطية من خلال ربط السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، إذ تحولت الموازنة في هذه المرحلة لموازنة التخطيط والبرمجة.

المرحلة الرابعة: تحول الاهتمام عند هذه المرحلة إلى إيجاد طريقة تحليلية لإعداد الموازنة من أجل دعم مرحلة اتخاذ القرار، إذ عن طريقها يتم إيجاد الأهداف والعمليات التنفيذية لتحقيقها من نقطة الصفر وبذلك ظهرت الموازنة الصفرية.

ان موازنة البنود تعتبر من أقدم الموازنات لأنها تسمى بالموازنة التقليدية وتعد من الأكثر شيوعاً واستخداماً بالدول النامية وبضمنها العراق.

والطريقة المستخدمة لتقدير المصروفات وفقاً للموازنة البنود يمكن أن تتم بأحد الطريقتين، الأولى الطريقة المباشرة، وعلى وفق هذا الطريقة يتم التقدير بعد دراسة الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتوقعة خلال السنة القادمة، أما الطريقة الأخرى بأي طريقة التقدير الآلي، تعتمد على هذه الطريقة التقدير على أساس المصروفات الفعلية في السنة السابقة مع إجراء بعض التعديلات عليها وبيان أسباب هذه التعديلات، بأنها تعتمد على بيانات السنة السابقة لسنة الموازنة أو على أساس اعتماد متوسط مدة ثلاث سنوات الأخيرة لكل عناصر التقدير، وتعد هذه الطريقة الأكثر استخداماً لأنها أسرع وأسهل. (١)

خامساً: أهداف الموازنة العامة

الموازنة العامة هي ليست مجرد نفقات وإيرادات لازمة لتغطية هذه النفقات وإنما تسعى الحكومات في إعداد موازنتها لتحقيق جملة من الأهداف العامة بعضها السياسي وبعضها الآخر اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، حيث أن الفكر التقليدي للمالية العامة اقتصر على الغرض المالي البحث وليس له أي غرض أو هدف آخر، لكن بعد ظهور الأفكار الكنزوية وتطور دور الدولة الاقتصادي أصبحت الموازنة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية فضلا عن الأهداف المالية، أي يمكن أن نقول أن أهداف الموازنة المشار إليها أدنى ترجع جذورها إلى الفكر الكنزي:

١ - الأهداف السياسية

تحتل الموازنة أهمية سياسية كبيرة في البلدان ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، بسبب الزام السلطة التنفيذية بتقديم مشروع الموازنة كل عام إلى مجلس النواب لكي يجيزها ويقرر صرف النفقات و تحصيل الإيرادات يعني أنها خاضعة للرقابة الدائمة لهذه المجالس، وذلك من خلال تعديل أو رفض مشروع الموازنة المقدم إليها. (١)

وأن اعتماد الموازنة من قبل البرلمان يعني مناقشة البرنامج السياسي للدولة، وان مصادقة البرلمان على مشروع الموازنة العامة يعني ذلك تمتع الشعب بحريته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات انفاقية وموارد مالية تكشف عن السياسة العامة تجاه المجتمع. (٢)

٢- الأهداف الاقتصادية

مع اتساع الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها المالية إذ أصبح هدف الموازنة العامة لم يقتصر على الغرض المالي البحث وهو التوازن بين النفقات والإيرادات العامة وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو تطلب الأمر الخروج من مبدأ توازن الموازنة (٣)، حيث تمثل الموازنة العامة أداء ضرورية وفعالة لأن يمكن من خلالها التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية عبر التأثير على مجمل الإيرادات والنفقات وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية ((النفقات والضرائب)) لأجل التأثير على الطلب الكلي ومعالجة المشاكل الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تعمل الدولة على إيجاد فائض في الموازنة من خلال رفع الضرائب وتقليل الإنفاق لأجل المحافظة على ثبات مستوى النشاط الاقتصادي حتى يضمن مستوى مقبول من النمو الاقتصادي مع تحقيق العمالة الكاملة

(١) خليفي عيسى، مصدر سابق، ص 171

(٢) محمد طاقة وهدى العزاوي، مصدر سابق، ص 171

(٣) عادل فليح العلي، مصدر سابق، ص 509

، لإيجاد معدل مناسب لتزايد حجم الطلب الفعال والانفاق الحكومي في حالة الكساد تقوم الدولة باتتباع سياسة مالية توسعية وذلك من خلال زيادة النفقات العامة وخفض الضرائب، أي أحداث عجز مقصود في الموازنة العامة وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الدخل الخاص ومن ثم الطلب الكلي. (١)

٣- الأهداف الاجتماعية

إن لأهداف الموازنة العامة أهمية اجتماعية، حيث أنها تسعى إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، من خلال فرض الضرائب المباشرة لا سيما التصاعدية منها على فئات المجتمع ذات الدخل العالي، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة والتي تستهدف بالغالb السلع الكمالية غير الضرورية والتي يتركز الطلب عليها من قبل الفئات ذات الدخل المرتفع، هنا الدولة تعمل عبر برامج الإعلانات والدعم على إعادة توزيع هذه الدخل لصالح الفئات الفقيرة ، وتعد هذه الأهداف وسيلة لتحقيق التشغيل ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع مستوى المعيشي للمجتمع و الفرد، كما تقوم الدولة بإعادة المبالغ المتحصلة على بعض الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة الأخرى أو تدعم بعض السلع الاستهلاكية التي تعد سلع ضرورية للطبقات الفقيرة (٢)

٤- الأهداف المالية

الموازنة العامة هي أداة مهمة يمكن من خلالها توضيح المركز المالي للدولة حيث تمثل وثيقة مالية تفصل المصادر التي تمول الإيرادات العامة خلال السنة المالية، حيث أنها توضح الجداول مفصلة النفقات العامة والأغراض التي استخدمت من أجلها فهي توضح حقيقة الوضع المالي للدولة وأن التوازن بين الجانبين النفقات والإيرادات ما هو إلا انعكاس لسلامة المركز المال للدولة فيما إذا كان هذا التوازن حقيقي، وإنما توضح الفائض أو العجز ومدى تأثيره على الجوانب الاقتصادية المختلفة في البلد. (٣)

(١) محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ، 2009، ص24-25

(٢) محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية، دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص26-27

سادساً: هيكل الموازنة العامة

الموازنة العامة في الدولة بشكل أساسي تكون بالأساس على شكل جانبيين رئيسيين، هما جانب الإيرادات العامة والنفقات العامة.

١. الإيرادات العامة

يقصد بها مجموع الدخل الذي تستلمه الحكومة عبر خزينتها واللازم لمواجهة النفقات العامة (١)

٢. النفقات العامة

تشمل النفقات العامة للدولة جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء جارية استثمارية، كذلك تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المؤسسات والدوائر والمرافق العامة وعن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف رفع المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لصد آثار التقلبات الاقتصادية لا سيما البطالة (٢)

وتنقسم النفقات العامة وفق الأساس الاقتصادي لقسمين هما:

أ- النفقات الجارية: تشمل نفقات المعاملات الجارية للوزارات والوحدات، أي النفقات اللازمة لسيير عمل المرافق العامة للدولة.

ب- النفقات الاستثمارية: التي تتضمن نفقات المشاريع الاستثمارية (٣) صفة الإنفاق الاستثماري أنه يتميز بالاستثنائية، وله أهمية كونه أكثر العوامل عرضة للتقلب ولهذا تحدث تقلبات عديدة في النشاط الاقتصادي، حيث الاقتصادي كينز لاحظ ان الارتفاع في حجم الإنفاق الاستثمار الخاص سيولد قدر أكبر في حجم الدخل القومي من خلال آلية عمل المضاعف (٤).

تعد فصل النفقات العامة إلى جارية واستثمارية في الموازنة العامة ذات أهمية كبيرة، حيث إن عدم الفصل بينهما يساهم في إرباك التحليل الاقتصادي والصياغة اللاحقة السياسة المالية، ويجب معرفة في حالة عجز الموازنة هل هذا العجز يمول النفقات التجارية أو النفقات الاستثمارية. (5)

(١) سرمد كوكب الجميل، الموازنة العامة مشاركة وشفافية ومساءلة، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2008، ص 135

(٢) هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، عمان - الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ١، 2005، ص 267

(٣) محمد خالد المهابني وحسن عبد الكريم سلوم، الموازنة الفيدرالية للعراق - الاتجاهات ومعدات النمو للإنفاق والإيرادات لفترة

2007-2008 مجلة الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، السنة الثلاثون - العدد 68، 2008، ص 7

(٤) سالم عبد الحسن رسن، قراءة في موازنات العراق الفدرالية (الأبعاد والتطورات)، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية

والاقتصادية - المجلد (10) العدد (4)، 2008، ص 112

أهمية أي عنصر في جانبي الموازنة العامة يختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي المتبع داخل الدولة ومدى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، وتحمل الضرائب نسبة مهمة من إيرادات الموازنة العامة في أغلب البلدان المتقدمة وفي الوقت نفسه في البلدان النامية لا تشكل فيه سوى نسب متواضعة من الإيرادات لا سيما النفطية. حيث أن هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على النفط في تمويل الموازنة. كما إن للإنفاق أهمية أخرى تختلف من بلد الآخر تشكل الحصة الأكبر من النفقات الجارية في جانب النفقات العامة في البلدان نامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، وهذا يفسر الطبيعة الاستهلاكية لهذه البلدان أكثر من الاستثمارية.

سابعاً: قواعد الموازنة العامة

1. سنوية الموازنة:

يقصد به أن الموازنة العامة تصدر عن سنة مالية تبدأ في بعض الدول في شهر يناير وتنتهي في شهر ديسمبر وبعض الدول تبدأ من شهر يوليو وتنتهي في شهر يونيو، حيث أن بعض الدول تأخذ بالتقويم الهجري.

2. شمول الموازنة:

يقصد به أن الموازنة العامة شاملة لأوجه النفقات والإيرادات. وليس هنالك نفقات أو إيرادات خارج الموازنة.

3. وحدة الموازنة:

أي أنه الدولة لديها موازنة واحدة تحتوي على جميع جوانب الإيرادات والنفقات. (١)

4. وضوح الموازنة:

الوضوح هو الذي يجعل محتويات الموازنة العامة مفهومة سواء في الجانب التشريعي أو التنفيذي.

5. دقة الموازنة:

أي الدقة في التقديرات بحيث تتصف بالواقعية وأيضاً دقة العمليات الحسابية لبنود الموازنة.

6. مرونة الموازنة:

أي السهولة في تنفيذ الموازنة مع مراعاة لجميع الاحتمالات المتوقعة الحصول وإمكانية مواجهة هذه التوقعات، بحيث لا تكون كثرة الإجراءات تعيق التنفيذ.

7. توازن الموازنة:

إن الجدل بخصوص هذا المبدأ لا يزال مستمر مع ان بعض الدول لا تؤيد التوازن باعتبار أن الدولة تقوم بأعمال ومشروعات تكون مفروضة عليها من قبل الظروف سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وهو ما أظهر الموازنة الملحقة، ومن ثم لجأت الحكومات إلى مصادر الإيرادات أو إلى الاقتراض أو إلى التمويل بالعجز. (١)

ثامناً: مكونات الموازنة العامة (١)



(1) الدكتور علي علي الزبيدي الدكتور عبد الرحمن بني غازي، مصدر سابق ، ص172

المبحث الثاني: المتغيرات المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022)

سنتناول في هذا المبحث الثاني عن المطلب الأول تحليل الواقع الاقتصادي في العراق من خلال تحليل المتغيرات المالية والمطلب الثاني تمويل عجز الموازنة العامة.

المطلب الاول: تحليل المتغيرات المالية في الاقتصاد العراقي لمدة 2005-2022

اولاً: تحليل هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2005-2022)

من الجدول (1) تم تسليط الضوء على هيكل النفقات العامة في العراق وتغييره ارتفاعاً وانخفاضاً بسبب ما مر به من أزمات مالية واقتصادية وتغيير الحكم السياسي فنجد ان إجمالي النفقات العامة عام 2005 بلغت 26375175 ترليون دينار وقد ارتفع تدريجي بشكل لافت للنظر غير مسبوق لغاية 2013 حيث سجلت اعلى قيمة لها ويعود السبب إلى الافراج عن الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج ناهيك عن استئناف تصدير النفط بعد رفع العقوبات كل ذلك أدى إلى زيادة النفقات العامة لإعادة إعمار وبناء مؤسسات الدولة ناهيك عن زيادة الإنفاق على الجيش والشرطة والقوى الأمنية عند إعادة تشكيلها. وبعد ذلك أخذت النفقات العامة أي النفقات الجارية والاستثمارية في التذبذب والانخفاض في عام 2014 لغاية 2016 بسبب العدوان المسمى (داعش) الذي أدى إلى تدهور الوضع الأمني وتدهور القطاعات الاقتصادية. (1)

في عام 2017 بلغت النفقات العامة 75490120 ترليون دينار، تشكل نسبة قدرها 3% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ 6.12% لتلك النفقات وتشكل كل من النفقات الجارية

(١) علي خالد عبدالله، رسالة دكتوراه، الاستدامة المالية بين قيود السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في

العراق، ٢٠٢٢، ص ٩٥

والاستثماري حوالي 59025709 ترليون دينار و 16464411 ترليون دينار وبمعدل

نمو 3.15% و 6.3% و 22% من النفقات العامة للعام نفسه على التوالي وترجع الزيادة

في النفقات العامة لا سيما النفقات الجارية والاستثمارية إلى التحسن في الإيرادات العامة

نتيجة

تحسن في أسعار النفط مما زاد في الإنفاق الحكومي على الرواتب والامتيازات كالنفقات

الجارية لمؤسسات الحكومة. (١)

نلاحظ إن قيمة إجمالي النفقات العامة في عام 2018 لغاية 2020 قدر ارتفعت مرة أخرى

وذلك بسبب ارتفاع مكونات الإنفاق الجاري لا سيما منح الإعلانات وخدمة الدين وارتفعت

باقي أبواب الصرف بنسب متفاوتة بين (28% كحد أعلى و 3.2% كحد أدنى) بالمقابل سجل

الإنفاق على المستلزمات الخدمية و الالتزامات والمساهمات انخفاض على التوالي. اما الإنفاق

الاستثماري فقد سجل نمو سالب لكون ما سجله نسبة في الناتج المحلي الإجمالي 5.5%

بالأسعار الجارية. (٢)

اما عام 2020 نشهد أن معدل النفقات العامة قد انخفض بسبب مرور العراق بجائحة كورونا،

وبالتالي انخفضت نفقات العامة المتمثل بالإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري. (٣)

خلال عامي 2021 و 2022 حققت النفقات العامة ارتفاع ملحوظ وذلك بسبب ارتفاع الإنفاق

الجاري بسبب زيادة الإيرادات المالية، وبلغت قيمة النفقات العامة 6.116849 ترليون دينار

لعام 2022 بنسبة مساهمة 8.13% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام . والسبب يعزى لعدم

اقرار الموازنة حيث شهد تحويل العمال ذات الأجور يومية إلى العقود ودعم الغذاء والطاقة

حيث سجل نمو ملحوظ. (4)

(١) علي خالد عبدالله، رسالة دكتوراه، الاستدامة المالية بين قيود السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في

العراق، ٢٠٢٢، ص ٩٥

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2018-2020)

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2020)

(4) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2021-2022)

ثانياً: تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2005-2022)

بلغت قيمة الإيرادات عام 2005 ما يقارب 404355 ترليون دينار حيث أخذت بالارتفاع التدريجي إلى أن بلغت أعلى قيمة لها عام 2012 حيث بلغت 119817224 ترليون دينار و بمعدل نمو 1.10% و بنسبة 1.47% من الناتج المحلي الإجمالي وتعود الزيادة للإيرادات العامة إلى تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 وما تبعه من التحرر والانفتاح ورفع العقوبات والسماح بتصدير النفط ناهيك عن الزيادة بإنتاج النفط المصدر كل ذلك كان سبب مباشر لزيادة الإيرادات الحكومية، (1)

وبعد 2012 انخفضت الإيرادات الكلية لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط ووصل هذا الانخفاض إلى 105386623 ترليون دينار بنسبة 4.7% بسبب تعرض العراق إلى العدوان من قبل ما يسمى (داعش) واحتلاله أجزاء كبيرة من العراق ، ففي عام 2016 انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 7.3% عن أعلى مستوى إيراد متحقق عام 2012 ،

(1) علي خالد عبدالله، رسالة دكتوراه، الاستدامة المالية بين قيود السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في العراق، ٢٠٢٢، ص ٨٣

ثم بعد ذلك أخذ بالزيادة عام 2017 حيث بلغ 7735955 ترليون دينار وبمعدل نمو 42% ونسبة مساهمة 3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، والتي تشكلت من الإيرادات النفطية ما قيمته 65071929 ترليون دينار والإيرادات الضريبية 6298272 ترليون دينار. (١) وأخذت حتى عام 2018 و 2019 إلى ان وصلت عام 2020 بالانخفاض الملحوظ بسبب أزمة جائحة كورونا. (٢)

عام 2021 و 2022 حققت إيرادات العامة ارتفاع كبير بلغ 4.161697 ترليون دينار لعام 2022 بنسبة 2.48% وجاءت هذه الزيادة لارتفاع أسعار النفط وانخفاض عدد الموظفين لهذا العام نتيجة الإحالة للتقاعد مع عدم التوظيف بسبب عدم اقرار الموازنة. (٣)

ثالثاً: تحليل هيكل عجز الموازنات في العراق للمدة (2005-2022)

خلال المدة 2005 لغاية 2012 نجد إنني الموازنة العامة قد اثمرت عن فائض ملموس يعود ذلك إلى رفع العقوبات الاقتصادية وارتفاع كميات النفط المصدرة وبذلك ازدادت الإيرادات النفطية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإيرادات العامة بمعدل يفوق الزيادة بالإنفاق الحكومي (4) لكن بعد عام 2013 ولغاية 2016 حققت الموازنات العامة عجز حيث كان معدل النمو سالب يعود السبب إلى انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات مع بقاء الإنفاق

(1) علي خالد عبدالله، رسالة دكتوراه، الاستدامة المالية بين قيود السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في العراق، ٢٠٢٢، ص ٨٣

العراق، ٢٠٢٢، ص ٨٣

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2018-2019-2020)

(3) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2021-2022)

(4) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2012-2005)

اما في عام 2017 حققت الموازنة فائض قدره 18485835 ترليون دينار بسبب زيادة أسعار النفط وانخفاض الإنفاق الحكومي من 67067437 ترليون دينار عام 2016 الى 56552795 ترليون دينار عام 2017 وبنسبة انخفاض قدرها 16% يعود ذلك إلى سياسة التقشف التي أتبعها الحكومة، فضلا عن ارتفاع الإيرادات الحكومية من 54327966 عام 2016 الى 77335955 عام 2017 حيث معدل نمو (العجز والفائض) كان متذبذب بين السالب الموجب (٢).

عام 2018 حققت فائضاً بسبب زيادة الإيرادات النفطية، الى ان وصلت عام 2020 نجد ان الموازنة حققت عجز بلغ 7608244 ترليون دينار بسبب زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار. (٣) عند عام 2021 و 2022 اثمرت الموازنة عن فائض الذي كان نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة على النفقات العامة بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة السيولة المحلية وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي. (4)

(١) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2016-2013)

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2017)

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2020-2018)

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2022-2021)

**الجدول (1) هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة وعجز الموازنة في العراق للمدة
(2022-2005)**

| عجز الموازنة العامة (ترليون دينار) | إجمالي الإيرادات العامة (ترليون دينار) | اجمالي النفقات العامة (ترليون دينار) | السنة |
|---------------------------------------|--|--|-------------|
| 14127715 | 404355 | 263751 | 2005 |
| 10248866 | 490555 | 388066 | 2006 |
| 15568219 | 549649 | 390312 | 2007 |
| 20848807 | 80641 | 594033 | 2008 |
| 2642328 | 552435 | 525670 | 2009 |
| 44022 | 701782 | 701342 | 2010 |
| 100931726 | 1088074 | 787576 | 2011 |
| 14677648 | 1194664 | 1051395 | 2012 |
| -5360161 | 1137673 | 1191275 | 2013 |
| -6805502 | 1053866 | 1134735 | 2014 |
| -3927263 | 664703 | 703975 | 2015 |
| -1273947 | 544093 | 670674 | 2016 |
| 1845835 | 773359 | 754901 | 2017 |
| 256966 | 1065698 | 808731 | 2018 |
| -41565 | 1075667 | 1117235 | 2019 |
| -1288276 | 631996 | 7608244 | 2020 |
| 613183 | 1090815 | 1028497 | 2021 |
| 447378 | 1616974 | 1169596 | 2022 |

المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة

عندما تواجه الحكومة عجزاً في موازنتها العامة فإنها تسعى لتمويل هذا العجز عن طريق عدة مصادر منها، المصادر الداخلية أو المحلية والتي تتمثل بالضرائب ((سواء من خلال زيادة الضرائب المفروضة على أفراد المجتمع أو فرض ضرائب جديدة)) أو عن طريق الاقتراض المحلي ، أو الإصدار النقدي الجديد الذي يعد الملجأ الأخير لتمويل العجز . كما يمكن تمويل العجز عن طريق الاقتراض من الخارج ((الاقتراض من المؤسسات الدولية أو من مصادر تجارية)) ، ومن الجدير بالإشارة إلى أن أي مصدر من مصادر التمويل هذا سوف يترتب عليها آثار معينة على الاقتصاد الوطني سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة . وفيما يلي يمكن توضيح مصادر التمويل هذه وآثارها.

أولاً: الضرائب

تستطيع الحكومة أن تمول العجز في الموازنة العامة عن طريق اللجوء إلى فرض ضرائب جديد أو زيادة نسبة الضرائب الموجودة أصلاً. إن قيام الحكومة باستخدام هذه الأداة للتمويل العجز سوف تؤدي إلى تقليص حجم الدخل الفردي ومن ثم انخفاض الإنفاق الخاص (١) وإن الضرائب الحكومية يمكن أن تؤدي إلى خفض الطلب الكلي وخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ تؤدي هذه الضرائب إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح ، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ، كما أنه إذا بقيت حجم الاستثمارات والمشتريات الحكومية دون تغيير فإن الانخفاض في مستوى الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف ، أي أن الضرائب المرتفعة وغير المصحوبة بزيادة الاستثمار والمشتريات الحكومية سوف تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢) . وعند قيام الحكومة بتمويل العجز عن طريق الضرائب لن يكون هناك أي تغيير في صافي عرض النقد بعد تحصيل الضرائب في الأجل الطويل، إذ عند قيام الحكومة بتحصيل الضرائب فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض عرض النقد، لكن بعد قيام الحكومة بإنفاق هذه الحصيلة من الضرائب فإن عرض النقد سوف يزداد حتى يعود إلى وضعه السابق (٣) ، فضلاً عن ذلك إذا مولت الحكومة الزيادة في الإنفاق عن طريق الضرائب فإن الدخل سيزداد في الأمد القصير ولكن يتناقص أو يبقى ثابت في الأمد الطويل (٤).

(1) سامويلسون ونوردهاوس ، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون ، ط2006 ، ص330

(2) سامويلسون ونوردهاوس ، مصدر سابق ص522

(3) مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي _ النظرية والسياسة ،ترجمه وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، 1999 ، ص226

(4) مايكل ابدجمان ، مصدر سابق ،ص285

إن الضرائب سوف تستقطع جزء من دخل الفرد القابل للتصرف وينجم عن ذلك أن نسبة

الادخار سوف تنخفض، لذا فإن حجم الأموال المخصصة للاقتراض سيترجع وسيترتب على

ذلك ارتفاع أسعار الفائدة ونتيجة للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة فإن الاستثمار

سوف ينخفض مؤدياً إلى انخفاض الدخل والاستخدام ومن ثم انخفاض الإيرادات الضريبية والتي

تكون دالة للدخل (1).

ثانياً: الاقتراض

يمكن للحكومة عندما تواجه عجز في الموازنة العامة أن تستعين بالجمهور ، اذ انها تقوم ببيع سندات حكومية إلى الجمهور ، لذا فإن تمويل العجز بهذه الوسيلة يعد مالياً بحتاً والذي لا يترتب عليه أي زيادة في عرض النقد في الأجل الطويل ، وأن استخدام هذه الوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة سوف يقود إلى تقليص حجم الأرصدة المعدة للاقتراض أو اللزمة لتمويل الاستثمار الخاص في الأجل القصير (2) ، ويعترض بعض علماء الاقتصاد على هذه الفرضية ، فهم يؤمنون بأن معدل الفائدة يوازن الادخار والاستثمار ويصرون على أنه عندما تقتضى الحكومة لتمويل العجز سيؤدي هذا الاقتراض إلى زيادة معدلات الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص ويحدث انخفاض الاستثمار بسبب معدل الفائدة كما يلي ، عندما تعاني الحكومة من عجز في الموازنة العامة يجب عليها أن تباع سندات ((وهذا يعني أنها تقتضى)) لتمويل ذلك العجز ، ولجعل الناس يشتركون هذه السندات للحكومة أن تجعلها محل جذب للناس ، وهذا يعني أن الفائدة على تلك السندات يجب أن تكون أعلى مما هو معتاد في السوق ، وهذا يشجع على ارتفاع معدل الفائدة في الاقتصاد ، مما يجعل الاقتراض بالنسبة للأعمال الخاصة أكثر كلفة وبالتالي فإنهم يقللون اقتراضهم واستثمارهم (3) .

وهذا يعني السياسة المالية التوسعية قد حلت محل الاستثمار الخاص، وخالصة القول بأن زيادة النفقات الحكومية تقلل أو تحل محل النفقات الخاصة، وبسبب هذه العملية فإن التأثير التعويضي

(1) مهدي سهر الجبوري ، سلام كاظم الفتلاوي ، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي ، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017 ، ص61

(2) جيمس جوار تيني وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي . الختار العام والخاص، دار المريخ ص391

(3) Canpbell R.Mcconnel & Stanley L. Brne :Macroeconomic _Principles ,Problems ,And policies ,Published By MC Graw – Hill/Irwin ,A Business Unit Of The Mcgraw–Hill Co–

على النفقات الخاصة بسبب بيع الحكومة لسندات مالية ((لتمويل سياسة مالية توسعية)) يجعل تأثير السياسة المالية التوسعية أقل مما لو كانت بدونها ، ويصر بعض الاقتصاديين بأن عملية التعويض هذه تعوض بشكل كلي تأثير السياسة المالية التوسعية ، ولهذا يكون التأثير صفرًا أو حتى سالب طالما أنهم يعتبرون النفقات الخاصة أكثر إنتاجية من النفقات الحكومية ، وتبنى وجهة النظر هذه بعض الذين يركزون على تأثيرات جانب العرض في السياسة المالية ، ويقلل العجز الأكبر مجموع المدخرات المتاحة للاستثمار برفع معدلات الفائدة ونتيجة لذلك لا يرتفع الناتج بقدر ما سيرتفع في أحوال أخرى ، وبهذا فإن هذه السياسة تؤدي إلى نمو أبطأ (١) ، أي أن الاقتراض يعد وسيلة مالية سهلة لكونها تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي وحرمان القطاع الخاص من الموارد المالية التي يمكن أن يستخدمها بطريقة أفضل كفاءة من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي (٢) عندما تقوم الحكومة بتمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق بيع السندات إلى المستثمرين في القطاع الخاص غير المصرفي أو المصاريف التي لا تمتلك احتياطات إضافية ، فإن هذه الطريقة للتمويل لا يترتب عليها آثار على عرض النقد في الأجل الطويل ، إذ أن القطاع الخاص ومنشآت الأعمال غير المصرفية ليست لهما أي قدرة على خلق النقود ، لذا فإن شرائهم للسندات الحكومية سوف يؤدي إلى خفض إنفاقهم على السلع والخدمات والسندات التي يصدرها القطاع الخاص ، لذلك فإنهم يقومون بتحويل جزء من كمية النقود التي لديهم إلى الحكومة والتي تعمل من خلال إنفاقها على إعادة هذا جزء إلى القطاع الخاص ومن ثم لا يحدث أي تغيير في عرض النقد ، أما في حالة تمويل العجز عن طريق بيع الحكومة سندات إلى المصارف التي لا تمتلك احتياطات إضافية ، فإنها أيضا لا تؤثر على عرض النقد ، إذ من المعلوم أن قدرة الجهاز المصرفي على خلق الائتمان ((والذي يخلق النقود)) يحتاج إلى احتياطات إضافية ، وأن المصارف التي ليس لديها هذه الاحتياطات تصبح عاجز عن التأثير على عرض النقد (٣) .

كذلك يمكن تمويل العجز عن طريق الاقتراض من مؤسسات الاقتراض الدولية أو من بعض الدول الصناعية، إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ كثيرا ما تضع هذه المؤسسات شروط تعجيزية على هذا الاقتراض الأمر الذي يؤدي إلى دخول البلد المقترض في شرك التبعية المالية

(1) David C. Colander, Op.Cit,P. P734-735

(2) I. Adofu & M. Abula , Op.Cit, p,22

(3) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ ، 1987 ، ص 448

بل حتى الاقتصادية، فضلا عن ما يتضمنه هذا الدين من استنزاف الموارد المتاحة للأفراد من خلال سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه أثناء أوقات الاستحقاق وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة (١) .

إن تمويل العجز المالي عن طريق الاقتراض الخارجي يكون له أثر توسعي على عرض النقد في الداخل في الأجل القصير عندما تقوم الحكومة بإنفاق هذه المبالغ على بعض المستلزمات الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار والدخل والاستخدام، أما في الأجل الطويل وعند التسديد قد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب وبهذا يحدث الأثر المعاكس للحالة الأولى. ولما كان الاقتراض يعد أحد مصادر تمويل العجز اللازمة لمواجهة الزيادة في النفقات العامة، إلا أنه ينصب في أغلب الأحيان على الجانب الجاري من النفقات العامة في أغلب البلدان النامية أكثر من الجانب الاستثماري، في الوقت الذي تتحمل فيه البلدان النامية أعباء الفوائد إضافة إلى أصل قرض الأمر الذي يزيد من العجز مستقبلا (٢).

ثالثاً: الإصدار النقدي

في الحالة التي لن تستطيع الحكومة أن تسد العجز في موازنتها العامة عن طريق الضرائب أو الحصول على القروض العامة وذلك من أجل تغطية نفقاتها والقيام ببعض الأعمال العامة ، فإنها تلجأ إلى الإصدار النقدي ، أي إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية في البلد (٣) ، ومبدئياً فإن البنك المركزي مصدر كامن غير محدود من الأصول ، ولكن إصدار مبالغ كبيرة من النقود يمكن أن يؤدي إلى مشاكل تضخم خطيرة والذي له تأثيرات سلبية على الاقتصاد ، ولهذا تحاول الحكومة قدر الإمكان استخدام خيار إصدار النقود أخيراً لتمويل عجوزاتها (٤)،

(1) Axel Dreher & Roland Vaubel: Do IMF And IBRD cause Moral Hazard And Political Business Cycles? Evidence, Open Economies Review 15, Kluwer Academic Publishers.2004, p.5

(٢) مهدي سهر الجبوري ، سلام كاظم الفتلاوي ، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي ، مصدر سابق ، ص 64

(٣) فوزي عطوي ،المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص139

(4) Harvey S.Rosen & Ted Gayer: Finance Published By Mcgraw-Hill/Irwin, American Newwork, 2010, p.47

إن اللجوء إلى الإصدار النقدي يمكن أن يكون بسبب الاضطرابات والحروب التي تحد من قدرة الحكومة على جمع الضرائب ، أو يمكن أن تكون ناجمة عن صدمة اقتصادية كبيرة ، على سبيل المثال هبوط كبير في أسعار المادة الخام والتي تمثل المادة الرئيسية للبلد المصدر وكذلك المصدر الأساسي العائدات ، في هذه الحالة تصبح الحكومة وبشكل متزايد غير قادرة على الاقتراض من المواطنين أو من الخارج لتمويل عجزها ، والسبب هو حجم العجز وقلق الحكومة من عدم إمكانياتها من تسديد الدين في المستقبل ، أو بدء المقرضون بمطالبة الحكومة بفوائد أعلى وفي النهاية يقرر المقرضون التوقف عن اقراض الحكومة كلياً ، وكنتيجة لذلك ترجع الحكومة وبشكل متزايد إلى مصدر آخر للتمويل وهو عملية خلق النقود (١) ، وعند قيام الحكومة بإنفاق عائداتها فإن عرض النقد سوف يزداد بمقدار يعادل التغيير في القاعدة النقدية بالنسبة للبنوك المركزية أو التغيير في ودائع المصارف التجارية بالنسبة للمصرف التجارية (٢) ، في بعض الدول تكون هذه العملية مباشرة ذلك أن الخزانة لها الحق قانوناً في الإصدار النقدي والتي بواسطتها تستطيع سداد الإنفاق العام ، لذا فإن هذه الطريقة للتمويل سوف تؤدي إلى زيادة الأساس النقدي (٣) . إن الإصدار النقدي الجديد يعد الملاذ الأخيرة الذي ترجع إليه الدول لتمويل عجز الموازنة العامة، رغم أن هناك من يرى إمكانية اللجوء إلى الإصدار النقدي حتى مع إمكانية الاقتراض من القطاع الخاص، ذلك أن الاقتراض سوف يرفع من سعر الفائدة ومن ثم التأثير سلبي على مستوى الاستثمار ، وأن زيادة الإصدار يؤدي إلى حدوث تضخم مالي ، لذلك فإن كان هذا التضخم معتدلاً أي لا يتجاوز 3_5 % سنوياً يمكن أن يحفز عملية التنمية الاقتصادية (٤) . أن الاعتماد على الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة يؤدي إلى حدوث التضخم المالي وذلك سواء بالاعتماد على إصدار كميات جديدة من النقود الورقية أو الكتابية، وذلك لأن هذا التمويل وتحت ظروف معينة سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود وبالتالي خلق ادخار إجباري وهذا ما يشكل عبئاً اقتصادياً على الدخل والثروات ويؤدي إلى توزيع العبء المالي الحكومي والذي يمثل ضريبة مستترة (5)

(1) Oliver Blonchard, Macroeconomic, Published by Dorling Kindersley(India),Fifth Edition,2006

(٢) مايكل ايدجمان ،مصدر سابق ، ص227

(٣) سامي خليل ،نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة،الكتاب الثاني، 1994 ، ص 1330

(٤) إبراهيم متولي إبراهيم المغربي ، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، دار الفكر الجامعي ، 2010 ، ص 43-44

(5) رفعت المحجوب ، المالية العامة ، مكتبة النهضة ، 1990 ، ص 545

وان عملية الإصدار النقدي لتمويل العجز في الموازنة العامة ليس مطلقة ، بل يجب أن تتوفر الظروف الملائمة والتي تفترض مرونة الجهاز الإنتاجي، اذا ان لم يكن الجهاز الإنتاج مرناً فإن خطورة الإصدار النقدي ستؤدي إلى تفاقم معدلات التضخم وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على التنمية الاقتصادية ولاسيما ارتفاع تكاليف التنمية وعجز ميزان المدفوعات ، لذا فإن الإصدار النقدي يجب أن يكون محكوما بقواعد و قيود معينة والتي تتيح للمصارف الحرية المطلقة في عملية الإصدار (1) وأن سياسة التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي تشترط أن لا يتحقق الاستخدام الكامل ، إذ في حالة الاستخدام غير الكامل فإن زيادة الإصدار النقدي سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره سيثجع المنتجين على زيادة الإنتاج ، وتستمر الحكومة في تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي ما دام الاقتصاد لم يصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل ، وهذا ما يسميه كينز بالتضخم المرغوب ، أما في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل فلا بد من التوقف عن الإصدار النقدي لأن هذا سوف يزيد من معدلات التضخم وهذا ما يسميه كينز بالتضخم المخرب (2) .

من خلال استعراض مصادر التمويل للعجز المالي في أعلاه يمكن الاستدلال بأن كل مصدر من مصادر التمويل ترتبط بحالة معينة من العجز ، اذا ان تمويل العجز عن طريق الاقتراض غالبا ما يحدث في أوقات الكساد الاقتصادي و الناتجة عن العجز الدوري ، بعد ذلك الدولة تمر بمرحلة عجز مؤقت والذي يزول مع زوال حالة الكساد ، لذلك في حالة الخروج من هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية بالإمكان استرجاع المبالغ المقترضة مع الفوائد ، لذا فإن مثل هذا النوع من العجز يمكن تسميته بالعجز الدوري ، كذلك يحصل عندما تحدث زيادة مفاجئة أو غير متوقعة في الإنفاق. اما الضرائب أو الإصدار النقدي غالبا ما تحصل في أوقات العجز الهيكلي، إذ أن هذا النوع من العجز ناجم عن الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد الوطني والذي ينجم عنه قلة الإيرادات، لذا فإن هذا النوع من العجزات يمكن تسميته بالعجز الهيكلي. وهذا ما تعاني منه البلدان النامية بسبب ضعف وقلة مصادر الإيرادات العامة لا سيما الضريبية، فضلا عن احادية الاقتصاد، ويمكن أن يكون الإصدار النقدي من أهم مصادر تمويل الإنفاق فيها، لذا يمكن القول انه هناك علاقة وثيقة بين عجز الموازنة التضخم في أغلب البلدان النامية.(3)

- (1) فوزي عطوي ، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة ،مصدر سابق ، ص140
(2) علي كنعان ،الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، 2009 ، ص377
(3) مهدي سهر الجبوري ، سلام كاظم الفتلاوي ، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي ،مصدر سابق، ص 67

المبحث الثالث: الواقع الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022)

سنتناول في مبحثنا هذا عن الواقع الاقتصادي العراقي من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراق للمدة(2005-

2022)

سوف نتناول في هذا المطلب عن تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يكون لها اثر على الواقع الاقتصادي العراقي.

أولاً: تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2022)

لهذا المؤشر أهمية في تحديد مستوى الاداء الاقتصادي الذي تشهده دولة ما وهو يعكس الحالة الاقتصادية التي تشهدها الدولة وقدرة اقتصادها على توفير فرص عمل وبالتالي زيادة دخل الأفراد ما يؤدي إلى زيادة استهلاكهم وبالتالي زيادة الاستثمار والادخار. من خلال تسليط الضوء على الناتج المحلي الإجمالي نجده قد بلغ 6.73533598 ترليون دينار في عام 2005 وجاءت هذه القيمة بسبب إسهامات القطاعات الاقتصادية على الرغم ما خلفته من تدهور بسبب حرب الخليج الثالثة و سوء الوضع الأمني وتعطل والاستثمارات الخارجية والمحلية الامر الذي أدى إلى تدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي. (١) لكن من عام 2005 لغاية 2014 بدأ الناتج المحلي الإجمالي في التزايد مما أدى إلى زيادة في معدلات نصيب الفرد ، حيث حقق قطاع النفط نسبة مساهمة 9.63% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر 9.26272 ترليون دولار لعام 2005 وقطاع الزراعة بنسبة مساهمة 7.6%

ويتوقع تزايد المحاصيل للعام المقبل نتيجة معالجة وتحسين نوعية التربة واستيراد أنواع من الأسمدة والآلات الحديثة باعتباره القطاع الثاني بتوفير النقد الأجنبي للعراق اما قطاع الصناعة بلغت مساهمته %2 ولوحظ تحسن بنسبة مساهمته لهذا العام رغم الظروف والأزمات المالية والاقتصادية التي مر بها العراق سابقا.

ويعود الارتفاع التدريجي الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي من عام 2005 لغاية 2014 نتيجة التحسن النسبي في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد وتعافي بعض القطاعات الاقتصادية وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا. (١)

ونشاهد بعد عام 2014 لغاية 2016 انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتفاوت في معدلات النمو ونسب المساهمة بسبب تعرض العراق لما يسمى (داعش) الذي سيطر على المناطق مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية فيها فضلا عن ضعف التمويل الحكومي للمشاريع بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط وعدم اقرار الموازنة لعام 2014 حيث شهد كساد وركود واضح في معظم الأنشطة الاقتصادية وتفاقم تكاليف الحرب على الإرهاب وتفاقم أزمة النازحين في المحافظات الخاضعة تحت سيطرة (داعش) حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (٢)

ومن عام 2017 لغاية 2022 شهدت تطور بمعدلات النمو الاقتصادي بنسبة %9.10 في الأسعار الجارية ويعود لارتفاع أسعار النفط ونسبه مساهمته وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات القطاعات الاقتصادية الغير نفطية. خلال عام 2021 و 2022 شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورات في مستوياته نحو الارتفاع وتحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعار النفط حيث بلغت قيمته 2.383064 ترليون دينار بنسبة مساهمة %2.27 (3)

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2014-2016)

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، لسنة (2017-2020)

ثانياً: تحليل هيكل التضخم في المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (2005-2022)

على الرغم مما مر به العراق من أزمات تغير في الحكم السياسي والأوضاع السياسية والأمنية الغير مستقرة إلا أنه شهد المستوى العام للأسعار ارتفاع ملحوظ من عام 2005 لغاية 2015 مما أسفر عن حالة التضخم في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية وفي عام 2015 نجح البنك المركزي في احتواء هذا التضخم و انسجم مع مهامه بدعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي حيث اتخذ اجراءات عدة لدعم السيول المحلية ، فضلاً عن تمسكه بعدم تمويل عجز الموازنة من خلال سياسة النقد الرخيص أو البديل ، حيث استمر ببيع و شراء العملة الأجنبية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الذي يعد العنصر الأكثر فاعلية لمواجهة التضخم .(1)

في عام 2016 لغاية 2020 سجل المستوى العام للأسعار انخفاضاً بسبب الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث سجل نسبة مساهمة %4.0 في عام 2016 مقابل %4.1 لعام 2015 ، وأسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية والعوامل الداخلية في التأثير على

(1) الجهاز المركزي الاحصائي، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2015-2005)

معدلات التضخم منها ازمة الركود الاقتصادي وما نجم عنها بعدم استقرار الأسواق المالية والأسعار، حيث اعتمد البنك المركزي من خلال السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار لدعم السيولة المحلية واستمراره بتحقيق الاستقرار بسعر الصرف من خلال نافذة بيع و شراء العملة الأجنبية.(1)

اما خلال عام 2021 و 2022 سجل المستوى العام للأسعار ارتفاع ليبلغ 0.117 الذي كان سببه ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.(2)

ثالثاً: تحليل هيكل عرض النقد الواسع (M2) في العراق للمدة (2022-2005)

تشير التقديرات أن نسبة عرض النقد(M2) قد زدت وبلغت نسبة مساهمتها 13% لعام

2005 مقارنة بالعام السابق، الى ان وصلت في الارتفاع لغاية 2014. (3)

خلال عام 2015 سجل معدل نمو سالب بلغ 9%- ليبلغ 82595 ترليون دينار مقارنة بمبلغ

90728 ترليون دينار نهاية سنة 2014 ، يعزى هذا الانخفاض الحاصل في رصيد صافي

الموجودات الأجنبية نتيجة انخفاض عوائد النفط و إلى الأثر التوسعي لصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص القطاعات الأخرى ، حيث سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته 8.3%- الأمر الذي يدل على عدم وجود ضغوط تضخم وأن هناك حالة انكماش في

الاقتصاد العراقي لعام 2015. (4)

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة(2016-2020)

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة(2021-2022)

(3) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2005-2014)

(4) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2014-2015)

وعند عام 2016 لغاية 2020 سجل ارتفاع بـ نسبة 9.15% عام 2020 ليشكل نسبة مساهمة

3.60% من الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الجارية . جاءت هذه الزيادة في عرض

النقد (M2) كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة 1.19% ، حيث كان للعوامل

التوسعية التي تمثلت بـ (صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي و صافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى و الودائع الأخرى) دور واضح في زيادة عرض النقد (M2) لعام 2020 وبسبب الاجراءات التي اتخذتها السياسة النقدية. (١)

وفي عامي 2021 و 2022 بلغت السيولة المحلية من عرض النقد (M2) 4.168291 ترليون

دينار وبنسبة 9.43% من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية ، وجاءت محصلة الزيادة

نتيجة زيادة عرض النقد الضيق (M1) وزيادة الودائع الأخرى حيث على السلطة المركزية

تحفيز المصارف على التوجه نحو جذب الودائع والسيطرة على الكتلة النقدية خارج الجهاز

المصرفي التي تحد من كفاءة فاعلية السياسة النقدية أثناء الازمات.(٢)

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2016-2020)

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، التقرير الاقتصادي، للمدة (2021-2022)

الجدول (2) هيكل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وعرض النقد (M2) للمدة 2005-2022

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (ترليون دينار) | المستوى العام للاسعار | عرض النقد (M2) (ترليون دينار) |
|-------|---|-----------------------|-------------------------------|
| 2005 | .895335376 | 49.9 | 14687 |
| 2006 | 95587954.8 | 76.4 | 21080 |
| 2007 | 111455813.4 | 100 | 21080 |
| 2008 | 157026061.6 | 112.7 | 34920 |
| 2009 | 130643200.4 | 122.1 | 45438 |
| 2010 | 162064565.5 | 125.1 | 60386 |
| 2011 | 217327107.4 | 132.1 | 72178 |
| 2012 | 254225490.7 | 140.1 | 75466 |
| 2013 | 271091777.5 | 142.7 | 87679 |
| 2014 | 260610438.4 | 145.9 | 90728 |
| 2015 | 209491917.8 | 148.0 | 82595 |
| 2016 | 203869832.2 | 104.1 | 88082 |
| 2017 | 2259951779 | 104.3 | 89441 |
| 2018 | .9844601522 | 104.7 | 95391 |
| 2019 | 277884869.3 | 104.5 | 103441 |
| 2020 | 198774325.1 | 105.1 | 119906 |

| | | | |
|--------|-------|-------------|------|
| 139886 | 111.5 | 301152436.8 | 2021 |
| 168291 | 117.0 | 383664153.2 | 2022 |

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرة الإحصائية السنوية ، للمدة (2005-2022)

الاستنتاجات:

1. الاقتصاد في العراق يكون مبني على مورد وحيد لتمويله وهو النفط حيث يعتبر اقتصاد احادي قطب .
2. يعرف العجز بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وهي ظاهرة لها آثار متعددة وتتحدد طبق طريقة تمويله.
3. يعتمد العراق في تمويل عجز الموازنة العامة على الفوائض المالية التي تحققت من الإيرادات النفطية حتى في استمرار العجز في الموازنة.
4. من الضروري البحث والتطور في مصادر أخرى للتمويل لتغطية حجم الإنفاق المتزايد من أجل الحفاظ على التوازن واستقرار الاوضاع المالية والاقتصادية والتخلص من العجز.
5. عدم تشغيل القطاعات الاقتصادية الوطنية وعدم النهوض بها وانخفاض كفاءتها الإنتاجية هذا مما يجعل الدولة تعتمد على الصناعات الأجنبية في تلبية متطلبات أفراد المجتمع.
6. تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات السياسة المالية فهي تمثل توازن واستقرار الدولة ومن جانب آخر على السلطات النقدية تحقيق هذا الاستقرار دون الضرر بالواقع الاقتصادي.

التوصيات:

1. محاولة التخفيف والتقليص من النفقات العامة حتى تتجنب الضغوط التي تحدث في الموازنة في حال انخفاض الأسعار.
2. ترشيد الانفاق الحكومي ، من خلال التصدي لأشكال وآليات الفساد ومحاربة الظواهر من هدر المال العام وتوجيه الانفاق العام نحو اتجاه الاستثمار على المشاريع الصناعية من أجل رفع الكفاءة والنهوض بالقطاع الصناعي.
3. من الضروري اللجوء إلى التنويع في الاقتصاد الوطني حيث تشغيل القطاعات الاقتصادية من أجل تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة.
4. العمل على تشجيع وتوطين الاستثمار المحلي وزيادة الإنتاج لأجل التخلص من بعض الآثار السلبية والمؤثرة في طبع النقود.

5. عند الارتفاع في أسعار النفط يجب من الضروري استغلال الموارد المالية التي تحققت من هذا الارتفاع استغلالاً أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة المتأتية من الخارج لاستعمالها في المستقبل.
6. يتوجب على الحكومة العراقية استثمار الفوائض المالية في مشاريع تنمية كبيرة من أجل ضمان حصة الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية باعتبارها موارد طبيعية مهددة بالزوال .

المصادر

1. إبراهيم متولي إبراهيم المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، 2010، دار الفكر الجامعي.
2. أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، 2010، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المصرفي للإحصاء، اللشرة الإحصائية السنوية، التقرير السنوي للمدة
4. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله وعبد الفتاح عبدالرحمن، 1987، دار المريخ.
5. جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبدالفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، 1999، دار المريخ.
6. خديجة جمعة الزويني، الفساد وآثاره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة الاقتصادية -الجامعة المستنصرية، 2008 .
7. خلف عبدالله وسهيل بسيم الدباس، المحاسبة الحكومية وأعداد موازنة البرامج والأداء، 2009، الوراق للنشر والتوزيع.
8. خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، 2011، دار النفائس.
9. دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، 2012، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
10. رفعت المحجوب، المالية العامة، 1990، مكتبة النهضة.
11. سالم عبد الحسن رسن، قراءة في موازنات العراق الفيدرالية (الأبعاد والتطورات)، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية -المجلد 10 العدد 4 .

12. سالم محمد عبود وأحمد محمد فهمي، الاستثمار وأدواته في السوق المالي دراسة تحليلية لواقع السوق المالي العراقي والعربي والأمريكي ، 2014، دار الدكتور العلوم الإدارية والاقتصادية.
13. سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، 2006، مكتبة لبنان ناشرون.
14. سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، 1994 ، الكتاب الحديث.
15. سرمد كوكب الجميل، الموازنة العامة مشاركة وشفافية ومساءلة، 2008 دار ابن الأثير للطباعة والنشر.
16. سعد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليل معاصر، 2008، الدار الجامعية.
17. سليمان أحمد اللوزي وفيصل مرار، إدارة الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق، 1997، دار المسيرة.
18. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة- مدخلي دراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، 1992، دار النهضة العربية.
19. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبية، 2007، دار الحامد.
20. علي خالد عبدالله، رسالة الدكتوراة- الإستدامة المالية بين قيود السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في العراق / دراسة تحليلية لمدة (1990-2017) .
21. علي علي الزبيدي وعبد الرحمن بني غازي، المالية العامة، 2022، مركز الامين للنشر والتوزيع.
22. علي كنعان، الاقتصاد المالي، 2009، مطبعة الروضة .
23. فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، 2006، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
24. فوزي عطوي، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، 2004، منشورات الحلبي الحقوقية.
25. مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة ،ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، 1999، دار المريخ.
26. محمد خالد المهائني وحسن عبد الكريم سلوم، الموازنة الفيدرالية للعراق- الاتجاهات ومعدات النمو للإنفاق والإيرادات لفترة 2007-2008 ، مجلة الإدارة والاقتصاد-لجامعة المستنصرية، السنة الثلاثون-العدد68، 2008.
27. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، 2008، دار المسيرة.
28. محمد طاقة مهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، 2007، دار المسيرة.

29. محمد عوض رضوان، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج والأنشطة والمشروعات الحكومية-دراسة مقارنة، 2009، دار النهضة العربية.
30. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، 2010، دار المسيرة.
31. مهدي سهر الجبوري وسلام كاظم أفتلاوي، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي، 2017، دار الأيام للنشر والتوزيع.
32. هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، 2005، دار صفاء للنشر والتوزيع.
33. وليد خالد الشالجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، 2005، دار النفائس للنشر والتوزيع
- المصادر الاجنبية

- 1-Adofu & M. Abula , Domestic Debt and The Nigerian Economy, .Current Research
- 2-Axel Dreher & Roland Vaubel: Do IMF And IBRD cause Moral Hazard And Political Business Cycles? Evidence, Open Economies 2004, Kluwer Academic Publishers.15Review
- 3-Canpbell R.Mcconnel & Stanley L. Brne :Macroeconomic _Principles ,Problems ,And policies ,Published By MC Graw – Hill/Irwin ,A Business Unit Of The Mcgraw–Hill Co–panies, Inc ,Sixteenth 10020,Avenue Of The Americans ,New York,Ny,1221., 2005Edition,
- 4-David C. Colander, Economic Issues Published by McGrow– 2006Hill,Companise Amirican New work,sixth Edition,
- 5-Harvey S.Rosen & Ted Gayer: Finance Published By Mcgraw– 2010Hill/Irwin, American New–work,
- 6-Oliver Blonchard, Macroeconomic, Published by Dorling .2006Kindersley(India),Fifth Edition,
- 7-Robert Eisner : Which Budget Deficit ? Some Issues Of Measurement And Their Implications, The American Economic**

, Papers And Proceeding Of The Ninety 2, No.74Review. Vol .
Sixth Annual Meeting Of the American Economic Association,
2010

النشرات الرسمية والتقارير

) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة الاحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي للمدة
(2022-2005)

المصدر: الجدول (1) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز
المركزي للإحصاء ، النشرة الإحصائية السنوية ، للمدة (2022-2005)

المصدر: الجدول (2) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي
للإحصاء ، النشرة الإحصائية السنوية ، للمدة (2022-2005)